مات الاتحاد اللبناني السوري الاقتصادي

ليعش الاتحاد

بقلم ارنست تلياك
استاذ في معهد الحقوق الفرنسي

يسعنا ان نستنتج من انفكاك الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري في ١٣ آذار ١٩٥٠ انه بات مقضياً بالاخفاق في المستقبل على كل اتحاد اقتصادي في الشرق الادنى — بل انا ذلك على العكس — اذ إنَّ هناك اتحاداً واتحاداً .

اجل ان الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري لم يحقق الّا احطّ طراز من الاتحاد الجمركي وذلك على قدر ما كان اتحاداً بين البلدين من ناحية على حين انه من الناحية الثانية قد اخذ يشيع بين الدول الان، الى جانب الاتحاد الجمركي بين البلدان، اتحاد جمركي في المنتجات (مشروع شومان). وان الخطط التي ارتسمها هذا المشروع لن تكون ابعد عن التشجيع في الشرق الادنى منها في اوروبا وبقية الاقطار العالمية .

١

ما نبا الدهر بالاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري الّا بسبب انه كان اتحاداً جمركياً خارجياً وخاصاً .

اجل انه اتحاد خارجي: لانه اتحاد اقتصادي بين دولتين ما برحت احداهما تتميز سياسياً عن الثانية (الدولة اللبنانية والدولة السورية) كما كان الاتحاد الاقتصادي (Zollverein) الجرماني القديم، عام ١٨٣٤، بين شتّى الدول الالمانية التي لم تلحقه بوحدتها السياسية الّا في سنة ١٨٧١ .

ولَبُعْدَ ما كان التباين الذي قام بين الاتحاد اللبناني السوري الجمركي وبين الاتحاد الجمركي الداخلي الذي تمّ في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة، بحيث سبقت وحدة تلك البلدان السياسية اتحادها الاقتصادي فتمّت وحدتها الجمركية في قلب دولة موحدة سياسياً !

ولما انهارت في فرنسا غداة سنة ١٧٨٩ آخر الحواجز الجمركية ، كانت الحواجز السياسية قد انهارت منذ زمن طويل وتحققت في الميدان السياسي الوحدة الفرنسية السياسية .

انه لاتحاد خاص الاتحاد اللبناني السوري وأكثر من خاص « البانلوكس» (Benelux) او مشروع الاتحاد الجمركي السكندينافي بيد انه اتحاد حقيقي رأساً لرأس ، كمشروعي الاتحاد الجمركي الفرنسي الايطالي او اليوناني التركي .

ويا لها من مناقضة للجهود المبذول في سبيل اتحاد جمركي عام (كالمنظمة الاقتصادية للتعاون الاوروبي O. E. C. E.) المنبثقة من مشروع مرشال !

وانه لخطأ مزدوج الاعتقاد ان اتحاداً جمركياً خارجياً وخاصاً هو اسهل من اتحاد جمركي داخلي وعام .

ويسعنا القول من حيث المبدا ان كل اتحاد اقتصادي يظل معلقاً في الهواء طالما ليس هو وحدة سياسية .

ولا يكفي في سبيل تحقيق اتحاد جمركي الغاء الحواجز الداخلية بين الدول المتحدة الغاء سلبياً ، وانما ينبغي ان تُنشأ في آن واحد انشاء ايجابياً جبهة خارجية مشتركة وان تقام حدود مشتركة : اي انه اذا لم تنفذ منذ البدء تعرفة مشتركة على حدود الاتحاد الخارجية فلا بدّ من ان تنجم الامور التالية : دخول المنتجات الغريبة الى احدى دول الاتحاد على نفقة انخفاض تعرفتها ، لتنتقل منها الى بلاد الفريق الآخر عن طريق الحرية الجمركية بين هذين البلدين، فتنهار الحواجز الجمركية التي تكون قد انشأتها هذه الاخيرة في وجه البلدان الخارجية لحماية صناعاتها الوطنية .

وهذه الجبهة المشتركة في وجه الخارج في الامور الجمركية تفرض ايضاً قيام جبهة مشتركة في الشؤون النقدية والا جرى ما يأتي: اي ان حرية المبادلات في قلب الاتحاد نفسه لا تضاعفها حرية المدفوعات ، والغاء الجمارك الداخلية لا يصحب الغاء القطع الداخلي، وخلا ذلك فان اختلاف القيمة بين عملات مختلف اعضاء الاتحاد الجمركي الواحد حيال الخارج وتخفيض احدى هذه العملات بالنسبة الى غيرها — او بالعكس — ارتفاعها يؤدي الى بعض الامتيازات في التصدير

والاستيراد ويشلّ الاتحاد الجمركي ، مما يستفاد منه ان الاتحاد الجمركي لا يستطيع ان يكون ما لم يمتزج بالاتحاد النقدي .

ولنتقدم خطوة اخرى الى الامام . فهل يُقدّر لنا يوماً ان نرى مصرف (بنك) الاتحاد المركزي يرفض تسليف احد اعضاء هذا الاتحاد بحجة ان ميزانيته يعتريها الخلل ؟ وفي الواقع ان الاتحاد النقدي والجمركي يفرض بدوره اندماج السياسة المالية والاجتماعية . . . الخ.

ولا يعني انشاء اتحاد جمركي التنازل عن الاستقلال التجاري فقط بل عن الاستقلال النقدي والاستقلال في الميزانية كما انه لا يعني ايضاً التنازل عن السياسة الاقتصادية برمّتها فحسب ، بل عن الاستقلال السياسي وهذا ما معناه وضع اسس حكومة اتحادية تبتلع حتماً جانباً من صلاحيات سيادة كل دولة لان الاتحاد الجمركي في مظاهره الفنيّة هو منهج الحكومة الاتحادية «فدرالية» وهو عمل سياسي اكثر منه اقتصادياً ، وما القطيعة في الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري الّا برهانٌ على ذلك .

اما هذه القطيعة فلم تكن وليدة المصادفة او عدم الانسجام بين السياستين اللبنانية والسورية النقديتين .

وهل من حاجة الى التذكير بان النقد السوري فقد قوة التبرئة في لبنان عندما ابت سورية في شهر شباط ١٩٤٨ توقيع الاتفاق النقدي الذي اقترحته فرنسا على البلدين .

ومنذ ذاك الحين كان التلاعب بين قيمة النقدين وان عدّلت سورية بعدئذٍ موقفها ووقّعت الاتفاق المقترح عقده فلقد ارتفع الفرق — بدلاً من ان يزول — بين النقدين اولاً في مصلحة لبنان فكان لهذه الثلمة النقدية تأثير سيء على العلائق التجارية بين سورية ولبنان .

ولقد وجهت الحكومة السورية في السابع من شهر اذار ١٩٥٠ مذكرة الى البلد الجار تقترح عليه : الاتحاد الاقتصادي النقدي الكامل او الانفصال ، وهذا ما يبيّن لنا ان الاتحاد الجمركي لم يكن مرتبطاً بالاتحاد النقدي فقط ، بل كان يخفي خاصة تحت الاتحاد الاقتصادي الكامل ووراء الاتحاد النقدي ضمناً ، الاتحاد السياسي نفسه .

ويا لها من حجة عميقة في آنٍ واحد سراء أكان ذلك من حيث الاقتراح السوري ام من حيث الرفض اللبناني .

ولقد كان السوريون يستشعرون ببعد نظر الاتحاد السياسي بعد الاتحاد الاقتصادي .

وعرف اللبنانيون ولم يكن منطقهم اقلّ من غيرهم — وهم الذين لم يكونوا يريدون الاتحاد السياسي — ان يرفضوا الاتحاد الاقتصادي .

وفي مثل هذا المقام هل يعترضون متذرعين بالنجاح المشهور الذي احرزه الاتحاد الجمركي الالماني الخارجي (Zollverein) في القرن التاسع عشر ؟ فالجواب ان الاتحاد الجمركي الالماني الخارجي لم يستطع ان يؤدي الى نتيجة حسنة من جهة الّا بارادة دولة اقوى من الدول الاخرى ارادة مستمرة وهي تحرص بوسائلها على سيطرتها السياسية: الا وهي بروسية، ومن جهة اخرى فان الدول الالمانية كانت منذ سنة ١٨٣٤ قد انتظمت في اتحاد سياسي وكان عليها ان ترتقي الى نظام دولة اتحادية قبل ان تبلغ نظام دولة موحدة عن طريق اعلان الامبراطورية في ١٨ كانون الثاني سنة ١٨٧١ .وبكلمة واحدة، ان الوحدة السياسية لم تتحقق عملياً في المانيا — بعمل بروسية — وانما كانت الوحدة السياسية تسير في طريقها من الوجهة الحقوقية منذ البدء .

والواقع لقد كان الاتحاد الجمركي الالماني الخارجي (Zollverein) اتحاداً جمركياً داخلياً واسعاً : ومن هنا كان سبب نجاحه ذلك النجاح الذي لا يقارن اخفاق الاتحاد اللبناني السوري الّا لكون الوحدة السياسية مفقودة في هذا الاخير وموجودة في الاول .

وهل يتذرعون بالاعتراض بالمنظمة الاقتصادية الحالية للتعاون الاوروبي مع منظمة اتحاد المدفوعات التي تحدّدها ؟

من الواجب ان نتبيّن جيداً انه ترتسم بقوة تحت طلائع الاتحاد الاقتصادي هذه الوحدة السياسية : اي المجلس الاوروبي الذي انشىء في ستراسبورغ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٩ وهو بدء توحيد سياسي لا مفرّ منه للتوحيد الاقتصادي يعد له اوفر حظّ على غرار حظ الاتحاد الجمركي الالماني الخارجي(Zollverein) الذي سيّر جنباً لجنب الوحدة السياسية الالمانية مع الوحدة الاقتصادية تحت التأثير

البروسي . على حين ان الفارق الوحيد الذي يقرّر اليوم في الامر هو عامل اقل منه على الطريقة البروسية مما هو عامل على مقاومة الاستعمار : اي الاستعمار الروسي .

وبينما كانت المباحثات تدور حول انشاء الاتحاد الاقتصادي في اوروبا فاذا بالاتحاد العسكري يتحقق ببضعة اشهر ضمن النطاق السياسي وهو ادقّ اتحاد : ليطغي على النطاق الاقتصادي على قدر ما يعمل الغربيون لتوحيد مستوى تسلحهم . فتدفقت طلباتهم على خير المصانع تجهيزًا واقلها اسعارًا ولم يبقَ اي حاجز كان من الآن وصاعدًا يوقف هذه الاسلحة عند الحدود .

ولئن كان من الوهم التخيّل انه في المستطاع السير الى الامام بواسطة الاتحاد الاقتصادي فقط من دون وحدة سياسية وان الاتحاد الجمركي الخارجي اسهل من الاتحاد الجمركي الداخلي فليس اقل خطأ الاعتقاد ان الاتحاد الجمركي الخاص هو اسهل من الاتحاد الجمركي العام . واليك السببين :

الاول — وهو انه على قدر تضاؤل المساحة الموحدة تتضاءل مزايا الاتحاد نفسها، اما الاتحاد في المقياس الاوروبي فجدير تحقيقه، اما الاتحاد الفرنسي الايطالي مثلًا فيظهر مبدئياً انه بات مسبوقاً لانه لا يفضي الى توازن مع الكتلة الاميركية ولا مع الكتلة الروسية .

وهل اجرأ ان اقول القول نفسه عن اتحاد في مقياس الشرق الادنى وعن اتحاد لبناني سوري فقط ؟ ان الانكفاء عن الاتحاد الجمركي العام الى الاخذ باتحاد جمركي خاص ليشبه من بعض الوجوه «اطراح الطفل خارجاً مع ماء الحمام» « اتباع الحبل بالدلو اذا ما انزلت الى البئر ».

الثاني — وهو انه اذا تضاءلت مزايا الاتحاد على هذه الصورة فان الصعوبات لتزداد ، اذ كل اتحاد بين فريقين هو اشد اساءة من اتحاد بين عدة فرقاء. لانه لا يفسح مجالًا لتعويضات يقوم بها فريق ثالث في سبيل إحكام اقتصادين لا يتمم احدهما شكل الاخر كل التتميم فانتاج الخمور الفرنسية لن يلاقي الّا سهولة قليلة لرواجه ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي الايطالي الخاص لان ايطاليا نفسها هي من البلدان المنتجة للخمور . ولكن ليتدخل فريق ثالث في اتحاد هاتين الدولتين الشقيقتين الصعب بعض الصعوبة ولتنضم اليه المانيا والبلدان الشمالية، فعند ذاك يسهل سهولة كافية رواج الخمور الفرنسية الايطالية.

والاتحاد اللبناني السوري الذي قام رأساً لرأس قد كان كذلك اتحاداً لا يخلو من الصعوبة فلو كان انضم اليه فريق ثالث لجعله محتملاً لان الصعوبات الخاصة تتضعضع في المجموع ولكان اتساعه وسّع حرّية كلّ فريق من الفريقين اما ما افضى الى القطيعة فليس الاتحاد الكثير بل القليل منه.

وانه لتشخيص مناقض للتشخيص الرائج . فلو لم تكن سرعة انهيار الاتحاد اللبناني السوري الاقتصادي المزدوج غير الاتحاد الجمركي الخارجي فقط والاتحاد الخاص لكفى بها . ولنعرب عن هذا بصورة ما ولنقل انه كان اتحاداً بدون نفس سياسية ومن دون جسم اقتصادي .

٢

لم يكن الاتحاد اللبناني السوري طرازاً ادنى لاتحاد جمركي بين بلادين : اي اتحاد خارجي وخاص لكي يُقدّر له في الند النجاح الذي يُقدّر لاتحاد جمركي بين بلادين اثنين وفق طرازه الاعلى كاتحاد داخلي وعام . اما اليوم فثمة نهج جديد يفرض نفسه فرضاً ، وهو الاتحاد الجمركي بالمنتجات الذي يقوم الى جانب نهج الاتحاد الجمركي التقليدي بين بلادين .

ففي اليوم الثامن عشر من نيسان ١٩٥١ قبلت ست دول اوربيّة رسمياً وهي فرنسا (مع السار) والمانيا وبلجيكا وهولانده ولكسمبورج وايطاليا مشروع شومان واوجدت سوقاً واحدة للفحم والفولاذ لمدة خمسين سنة عن طريق الغاء الحواجز الجمركية الوطنية اي ايجاد سوق من ١٧٥ مليوناً من البشر تقيم التوازن مع السوق الاميركية .

واوعزت الـ (T. V. A.) بانشاء سلطة دولية عليا للفحم والفولاذ : اي سلطة تنفيذية حقيقية يساعدها لجنة وزراء تؤمن الاتصال بالحكومات الوطنية ولجنة استشارية تؤمن الاتصال بالاوساط الاقتصادية والاجتماعية وهي سلطة حقيقية وحكومة للفحم والفولاذ حقيقية مسؤولة امام مجلس هو برلمان اوروبي حقيقي يحق للدولة او لفريق خاص اللجوء الى طرق المراجعة بشأن مقرراته الى محكمة تحكيم اتحادية . وما ذلك الا قاعدة الانطلاق في سبيل تحقيق اتحاد اوروبي تحقيقاً تدريجياً من الدول الاوربية .

ومن الكافي ان ينشئوا شيئاً فشيئاً سلطات عليا جديدة في غير نطاقي الفحم والفولاذ : سلطات تكون مسؤولة امام المجلس نفسه وتشرف عليها محكمة التحكيم ذاتها وكذلك يصلون مرحلة فمرحلة الى ان ينشئوا في المضمار الاقتصادي حكومة اوروبية حقيقية بوزرائها الاختصاصيين .

وتفادياً عن الاصطدام وجهاً لوجه بالصلاحيات الدولية كما في الاتحاد الجمركي فقد شنُّوا هجماتهم عليها من جنباتها فكانت اوقع بها لان الامر يقوم على الغاء الحقوق الجمركية عن بعض المنتجات فقط مما لا تمس معه السلطة الجمركية عامة ، ومما يضمن لها شدّة رغبتها في السيادة ... وبذلك تظل كل دولة حرّة في تأميم مشروعاتها الفحمية والفولاذية او عدم تأميمها طالما ليس من تأثير لهذه الامور على نقابات المنتجين وجماعاتهم .

ولئن اعملوا معاول التهديم غير المباشر في هذا الحاجز الاول الذي يذكي نار الضغائن العامة بين الدول فانهم ليهدمون الاحقاد الخاصة الفرنسية الالمانية تهديماً مباشراً ويخنقون ذلك التنافس التقليدي الذي اوشكت ان تشرف معه اوروبا على الهلاك وهو في مهده .

أفلا تفتقر فرنسا الى ان تشتري ٥٠ في المئة مما تحتاج اليه من الفحم (كوك) لصناعتها الثقيلة من الخارج والمانيا ٤٥ في المئة مما يعوزها من المعدن الحديدي ؟

اجل انه لتضامن طبيعي بين استقلاليهما يحملهما على تناسي عداوتهما التقليدية ، فان اوروبا لتجد وحدتها حيال الخطر الروسي فلذلك لم يبقَ الرور وقفاً على خدمة الجهاز الالماني القديم ولكن على الدفاع عن اوروبا الجديدة .

وقاعدة الاقتصاد المتمازج هذه وهذا الاتحاد الجمركي بالمنتجات الذي يقوم حدًّا وسطاً بين طريقة الاتفاق الصناعي الدولي الخاصة وبين طريقة الاتحاد الجمركي بين البلدان العامة سيفضي الى ازالة اسعار الكتل الاقتصادية المصطنعة والاتفاقات الصناعية الدولية وحقوق الدول الجمركية .

وانها لقاعدة ثالثة : وهي قاعدة وسط تقوم كالسفين مغروز بين القاعدتين اللتين على طرفي نقيض السابقتين .

وعلى هذه الصورة اقترح السيد روبيشز (Robichez) مدير لجنة الصوف المركزية في الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٥٠ ايجاد اتحاد للصوف

اوروبي على صورة مشروع شومان للفحم والفولاذ .

وعلى هذه الصورة اقترحت الحكومة الفرنسية نفسها في التاسع والعشرين من اذار سنة ١٩٥١ انشاء اتحاد زراعي اوروبي وقد بدأت طبعاً ببعض المنتجات الرئيسية : كالقمح والسكر والخمر ومنتجات الحليب .

وعلى هذه الصورة توقش في ستراسبورغ في شهر ايار ١٩٥١ مشروع ايجاد سلطة عليا اوروبية للنقليات .

ويبدو ان الاتحاد الجمركي بالمنتجات لن يشمل منتجات ومصالح اخرى في اوروبا وحدها بل سيشمل ايضاً مناطق ثانية غير اوروبا في العالم فهو توسّع في الحقلين الجغرافي والاقتصادي وتوسّع خاصة في الشرق الادنى. والقاعدة الاولى من قواعد الاتحاد الاقتصادي الكبرى، التي نعرفها اي طريقة الاتفاق الصناعي الدولي الخاصة موجودة في الشرق الادنى . وحسبنا ان نذكر في هذا الصدد زيوت البترول . والثانية اي طريقة الاتحاد الجمركي بين البلدان العامة ، موجودة فيه ايضاً . وكفى بنا ان نذكر الاتحاد الجمركي اللبناني السوري الذي يؤكد انقطاعه اكثر مما ينبئ — كما رأينا — بمستقبل اتحاد جمركي بين البلدان العربية اوسع مما نصت عليه الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة او مما نصّ عليه حديثاً المؤتمران المعقودان في بدء سنة ١٩٥١ في مالطة واستانبول .

واننا لنرى بخاصة القاعدة الثالثة اي طريقة الاتحاد الجمركي الممازجة بالمنتجات او المصالح تذرّ قرنيها في الشرق الادنى فهي لم تكن غائبة عن مؤتمري مالطة واستانبول وانما أثيرت مع مشروع ايجاد مصلحة قطع مركزية في البلدان العربية ومشروع ايجاد نقابة للحبوب الزراعية والموارد الاولية من جميع البلدان العربية وايجاد خطط (سلطة عليا) تجتهد في تعمير وادي الشرق الادنى الكبيرين .

(١) اعمار وادي النيل الذي يقتضي له اتحاد بين خمسة بلدان هي مصر والسودان الانكليزي المصري وايتوبيا وكينيا والكونغو البلجيكي .

(٢) اعمار منطقات الوادي السوري الاردني اي هذا الجزء الممتدّ على موازاة ساحل المتوسط الشرقي من تركيا حتى العقبة وتقوم اعلى نقاطه بالقرب

من بعلبك واكثرها انخفاضاً عند البحر الميت وتجري فيه انهار ثلاثة : العاصي والليطاني والاردن .

وتقضي الضرورة هنا ايضاً باتحاد عدة دول : سورية ولبنان وشرقي الاردن واسرائيل وبايجاد سلطة دولية عليا .

فللجزء الفلسطيني قد اعدّ الاميركي لودرملك (Lowdermilk) منذ وقت طويل مشروع الـ (J. V. A.) وللجزء اللبناني كانت النقطة الرابعة من مشروع الرئيس ترومان ووجود الفنيين الاميركيين . وان استهلاك القوة اللبنانية سيزداد ثمانية اضعاف فيستطيع اللاجئون العرب ان يجدوا مكاناً لاستيطانهم .

ولقد وضعت مشروعات اخرى للفرات والدجلة بيد ان الاهتمام الذي ضوعف فهو في تقديم الريّ للزراعة والكهرباء للصناعة ، وانها لمشروعات رامية الى توحيد الشرق الادنى توحيداً اقتصادياً على شاكلة مشروعات شومان في اوروبا الرامية الى توحيدها اقتصادياً .

o

لقد مات الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري ! فليعش الاتحاد ! اتحاد جمركي بين البلدان ولن يكون فقط خارجياً وخاصاً بل داخلياً عاماً تكون له نفس سياسية وجد اقتصادي، اتحاد جمركي بين البلدان تعزّزه اواصر اتحاد جمركي بالمنتجات والمصالح ليقفز الشرق على هذه الصورة ويتخذ مركزه في خريطة المساحات الكبرى الاقتصادية في عالم الغد .